أهم الرسائل

عدد إبريل 2024 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تعافٍ متفاوت في ظل تزايد عدم اليقين

إن صلابة الاقتصاد العالمي تعني منح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى متنفسٍ من الصدمات الخارجية المتعاقبة. وقد تراجعت الضغوط التضخمية في معظم البلدان بفضل انخفاض أسعار السلع الأولية العالمية واستجابات السياسات اليقظة للبلدان. وبوجه عام، من المتوقع أن يسجل نمو إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى معدلات أعلى تصل إلى 2,8% في 2024 (مقابل 2% في 2023) و4,2% في 2025.

ومع هذا، أصبحت حالة عدم اليقين والمخاطر سائدة على نحو متزايد في ظل الصراعات الجارية، واضطراب حركة الشحن، وانخفاض إنتاج النفط. وبالتالي، هناك تعافٍ متفاوت آخذ في الظهور، في ظل النمو هذا العام بسرعات مختلفة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحديات لا تنتهي

- تؤثر التحديات الإقليمية الجديدة (الصراع في غزة وإسرائيل واضطراب الحركة في البحر الأحمر) وكذلك التخفيضات في إنتاج النفط على آفاق عام 2024، فتفضي إلى تفاقم مواطن الضعف الموجودة بالفعل (مستويات الدين المرتفعة وتكاليف الاقتراض الكبيرة).
- تسبب الصراع في غزة وإسرائيل في معاناة إنسانية كبيرة، وهو ما انعكس سلبا على الاقتصادات التي تأثرت بشكل مباشر. وبينما أمكن احتواء التأثير الاقتصادي على المستوى الإقليمي حتى الآن، أفضى الصراع إلى تصاعد أجواء عدم اليقين والمخاطر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما وأن الصراعات غالبا ما تتسبب في حدوث ندوب اقتصادية دائمة (راجع الفصل 2).
- يُتوقع أن يظل النمو محدودا في 2024، مع بعض التحسن ليصل إلى 2,7% (مقابل 1,9% في 2023) وإن كان مع تخفيض التوقعات مقارنة بتوقعات أكتوبر 2023 (أي بتعديل قدره -0,7 نقطة مئوية) إذ تؤدي الصراعات (السودان والضفة الغربية وغزة) وتخفيضات إنتاج النفط (دول مجلس التعاون الخليجي) إلى إضعاف النشاط الاقتصادي. وعلى افتراض تراجع هذه العوامل في 2025، تشير التنبؤات إلى تحقيق نمو قوي يصل إلى 4,2%.
- هناك درجة عالية من عدم اليقين في حين تشير التنبؤات إلى أن النمو على المدى المتوسط سيظل دون متوسطاته التاريخية التي سجلها قبل الجائحة.

تفاوتات داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

- البلدان المصدرة للنفط: سيبلغ معدل النمو 2,9% في 2024، صعودا من 1,9% في 2023. وستؤدي التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط إلى إضعاف النمو في بعض الاقتصادات (مجلس التعاون الخليجي) في حين أن النمو في القطاع غير الهيدروكربوني سيظل محتفظا بصلابته؛ أما ارتفاع إنتاج النفط إلى مستويات أعلى من المتوقعة فسوف يعطي دفعة للنمو في الاقتصادات الأخرى (غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي).
- اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل: سيبلغ معدل النمو 2,8% في 2024؛ نزولا من 3,1% في 2023، حيث أن الصراعات وتشديد السياسات التي تهدف الى معالجة مواطن الضعف تتسبب في فرض قيود على النمو.
- البلدان منخفضة الدخل: معدل النمو هو –1,4% في 2024، و –9,6% في 2023. انكماش آخر في ظل الصراع ولكن عام 2025 سيشهد نموا أقوى (4,4%).
- لا تزال الصراعات مستمرة في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فأصبحت بمثابة تذكرة جلية بما تفضي إليه من خسائر بشرية فادحة وندوب اقتصادية طويلة الأمد.

القوقاز وآسيا الوسطى: صلابة مستمرة

- لا يزال زخم النمو قويا برغم تضاؤل التدفقات العينية والمالية الداخلة المرتبطة بالحرب في أوكرانيا. وتحقق البلدان المستوردة للهيدروكربونات بوجه عام نموا بوتيرة أسرع من البلدان المصدرة للنفط نتيجة للطلب المحلي القوي.
- يُتوقع تباطؤ النمو إلى 3,9% في 2024 (انخفاض قدره 0,3 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أكتوبر) (منخفضا من 4,9% في 2023) قبل أن تتسارع وتيرته إلى 4,8% في 2025 (زيادة مقدارها 0,4 نقطة مئوية). ويعكس تعديل هذه التوقعات بصفة أساسية انخفاض النمو في كازاخستان (إرجاء زيادة الإنتاج من حقل نفط "تنغيز" من 2024 إلى 2025). وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يكون أداء البلدان المستوردة للنفط أفضل بوجه عام (طلب محلي قوي) من البلدان المصدرة للنفط (لثبات مستوى إنتاج الهيدروكربونات).

انحسار التضخم اتساقا مع الاتجاهات العامة العالمية، ولكن استمرار اليقظة ضروري.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: يقترب التضخم من متوسطاته التاريخية في كثير من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا — مع اقتراب نحو ثلثها حاليا من المتوسط أو دونه — ويبدو أن دورات تشديد السياسة النقدية قد انتهت في معظم الاقتصادات.

- تشير التنبؤات إلى تراجع متوسط التضخم من مستوى الذروة الذي بلغه في 2023، ليصل إلى 15,4% في 2024 و12,4% في 2025.
- تعكس هذه الأرقام في جانب منها ارتفاع معدل التضخم في مصر والسودان؛ و باستبعاد هذين الاقتصادين من التوقعات، يُتوقع أن تبلغ نسبة التضخم 8,8% في المتوسط في عام 2024، و7,8% في عام 2025.

القوقاز وآسيا الوسطى: معظم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى إما في مستوى أقل أو قريب من المتوسطات التاريخية/الأهداف المحددة للتضخم، مما يتيح حيزا لبعض البلدان للبدء أو الاستمرار في تيسير السياسة النقدية.

- تشير التنبؤات إلى تراجع التضخم إلى 7,7% في 2024 و7,1% في 2025.

ومع هذا، لا تزال مواطن الضعف كبيرة.

- اشتدت حدة *المخاطر* في **منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا** مع اندلاع الصراع في غزة وإسرائيل واضطراب حركة الشحن في البحر الأحمر.
- **التضخم**: بعض بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى قد تواجه استمرار التضخم والضغوط المالية؛ وقد تتفاقم فيها الأوضاع الجغرافية–الاقتصادية.
- **المخاطر العالمية**: قد يتباطأ النشاط الاقتصادي العالمي على نحو مفاجئ (بما في ذلك تعثر التعافي في الصين)؛ والصدمات المناخية المتكررة يمكن أن تستمر.
- **الوصول إلى السوق**: لا يزال بعض البلدان يواجه قيودا في الوصول إلى الأسواق الدولية وهو ما يعني احتمال تغطية معظم احتياجاتها التمويلية من خلال المصارف المحلية، وهو ما يفضي إلى تفاقم الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك وعرقلة تقديم القروض للقطاع الخاص.

أولويات السياسات هي كما يلي:

- يواجه صناع السياسات المهمة الصعبة المتمثلة في حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي وضمان استدامة القدرة على تحمل الديون، مع اجتياز التحديات الجغرافية–السياسية وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط.
- ينبغي أن تظل السياسة النقدية يقظة (استقرار الأسعار) مع ضمان استقلالية البنوك المركزية. وحيثما يكون التضخم في المستوى المستهدف أو أقل منه (بعض بلدان القوقاز وآسيا الوسطى)، يمكن النظر في التيسير التدريجي للسياسة النقدية.
- ينبغي تصميم سياسة المالية العامة حسب احتياجات كل بلد على حدة لتعزيز أوضاع المالية العامة، وبناء الاحتياطات الوقائية، والحد من مواطن الضعف. ويتعين أن تحافظ البلدان على الضمانات الوقائية في المالية العامة مع التأكد من تحقيق المساواة بين الأجيال والاستدامة (البلدان المصدرة للهيدروكربونات). وكذلك، عندما يكون الدين كبيرا، يتعين أن تنفذ البلدان استراتيجيات استباقية لإدارة الديون (البلدان المثقلة بالديون).
- وضع إصلاحات هيكلية لدعم الأساسيات الاقتصادية وتقوية المؤسسات (راجع عدد أكتوبر 2023 من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي").
- الاستفادة من الفرص الجديدة أمام التجارة (خفض الحواجز، وتنويع المنتجات والأسواق، وتحسين البنية التحتية) وتقوية صلابة التجارة في مواجهة الصدمات (إدارة سلاسل الإمداد وتنويع مسارات التجارة) (راجع الفصل 3).

مزيد من أهم الأرقام:

-0,2% تخفيض التنبؤات لنمو إجمالي الناتج المحلي في 2024 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ صدور تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي في يناير 2024.

261,3 مليار دولار قيمة إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام المتوقعة للأسواق الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان في 2024 (115% من إيرادات المالية العامة +5,5 نقاط مئوية عن توقعاتنا في أكتوبر 2023)

10% انخفاض نصيب الفرد من الناتج بعد مرور عقد على وقوع صراع حاد في أحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويبلغ التراجع في المناطق الأخرى أقل من 3% في المتوسط ويُعَوَّض خلال خمس سنوات (راجع الفصل 2).

40 مليار دولار التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى منذ 2020؛ 16 مليار دولار منها منذ يناير 2023، تتضمن الأردن (تسهيل الصندوق الممدد)، وموريتانيا (التسهيل الائتماني الممدد، وتسهيل الصندوق الممدد، وتسهيل الصلابة والاستدامة)، والمغرب (خط الائتمان المرن، وتسهيل الصلابة والاستدامة)، والصومال (التسهيل الائتماني الممدد بعد بلوغ نقطة الإنجاز في ظل المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون)، ومصر(الموافقة على المراجعتين الأولى والثانية في ظل تسهيل الصندوق الممدد، وتضمنت زيادة الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي من 3 مليارات دولار إلى نحو 8 مليارات دولار).

350 عدد مشروعات المساعدة الفنية وتنمية القدرات في 30 بلدا من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى